



امتحان الحكومة الإسرائيلية في تمديد قانون الحرمان من لم الشمل مؤثر على مدى تماسكها!

كتب بهروم جرابيسي:

تواصل الحكومة الإسرائيلية مع انتهاه أسبوعها الثالث، منذ حصولها على الثقة، معركةها لضمان ثبات الائتلاف الحاكم، الذي يجمع عدة تناقضات على المستوى الإسرائيلي الداخلي، وبشراكة كتلة الجناح الجنوبي للحركة الإسلامية، إن كان على مستوى عدم نشوب خلافات داخلية في الائتلاف، أو على مستوى مواجهة المعارضة اليمينية الاستيطانية، بقيادة الليكود، التي باتت على استعداد لنقض بديهيته سهولة سن القوانين العنصرية، من أجل إنهاء عمر الحكومة، وجعله أقصر ما يكون، وهذا ما يظهر جليا في المعركة على تمديد سريان قانون الحرمان من لم الشمل، ومطلبها بسن «قانون الهجرة» الجديد، الذي يطرحه الليكود، ومن شأنه أن يفجر خلافات داخل الائتلاف الحاكم. فيوم الأحد الرابع من تموز الجاري، انتهى سريان القانون المؤقت الذي يحرم العلاقات الفلسطينية، التي أحد الوالدين فيها من الضفة الغربية وقطاع غزة أو من دول عربية، من لم الشمل. وهو القانون الذي سنه الكنيست لأول مرة في العام ٢٠٠٣. فكانت مؤقت لعام واحد، ومنذ ذلك العام يتم تمديده سنويا، في بحر شهر حزيران، لعام إضافي.

من المفترض أن يصوّت الكنيست هذا الأسبوع على تمديد القانون، إلا أن احتمال تأجيل التصويت يبقى قائما، إذا لم تضمن الحكومة أغلبية واضحة، وهذه أغلبية لم تكن قائمة حتى مطلع الأسبوع. ويعد هذا القانون من أشرس القوانين العنصرية التي دخلت إلى كتاب القوانين الإسرائيلي في العقدين الآخرين. وتعرف إسرائيل الرسمية وأحزابها مدى العنصرية والاستبعاد في هذا القانون، الذي يتناقض مع أبسط حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية، بأن يختار الإنسان شريكه حياته، أو شريك حياتها، ولهذا فإنه على الرغم من وجود أغلبية فورية مطلقة لهذا القانون، في كل واحدة من الولايات البرلمانية، وفي ظل كل الحكومات في السنوات الـ ١٨ الأخيرة، من أضعفها إلى أقواها، فإن إسرائيل لا تجرؤ على سن القانون بشكل ثابت.

ولربما لم يخطر ببال الائتلاف الحكومي الجديد أن يكون هذا القانون مصدر خلاف في الكنيست بين الائتلاف والمعارضة، إذ إنه في كل الولايات البرلمانية تلاقى المعارضة المركزية المناهضة على الحكم، مع المعارضة في تمييز هذا القانون. إلا أن الائتلاف اصطدم بواقعين اثنين: المعارضة من اليمين الاستيطاني، بقيادة الليكود، والذي اختار أن يجعل القانون ورقة محاكمة حزبية برلمانية، وتانيا ظهور معارضة في داخل الائتلاف.

المعارضة داخل الائتلاف

يجمع الائتلاف الحاكم، كما هو معروف، كتلا من اليمين الاستيطاني المتطرف، وكتلا من تلك التي تحسب حسب التعريفات الإسرائيلية على ما يسمى «اليسار الصهيوني»، وخاصة كتلة ميرتس، وإلى حد ما كتلة حزب العمل، إضافة إلى كتلة القائمة العربية الموحدة، ذراع الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي. وخلال الأيام الأخيرة، صدرت أصوات عدة من داخل الائتلاف تعارض تمديد مفعول القانون. فقد أعلن نواب في القائمة العربية الموحدة رفضهم لتأييد القانون، رغم كونهم جزءا من الائتلاف الحاكم، ولكن لاحقا، أعلنت القائمة أنها تجري مفاوضات «لتحسين القانون»، وجعله أخف وطأة. وهذا الموقف تم طرحه في الجلسة الدورية للجنة المتابعة العليا لفلسطيني الداخل، يوم الخميس الماضي، فجاء رفض الأحزاب تبني موقف المفاوضة، لأن مفاوضات بشأنه تعني قبولاً بشرعيته.

خلال الأيام الماضية، أعلن عدد من أعضاء الكنيست من كتلة ميرتس رفضهم لتمديد القانون، إلى أن صدر موقف رسمي من رئيس الحزب، وزير الصحة نيتسان هوروفيتس، مساء الخميس، معلنا رفض كتلته تمديد قانون الحرمان من لم الشمل، كرد على قرار رئيس حكومته تثبيت البؤرة الاستيطانية على جبل صبيح وسط الضفة الغربية، والتي أطلق عليها اسم «أفيتار».

إلا أن هوروفيتس، الذي اتخذ ذريعة رسمية لرفض القانون، يعرف أن في كتلته نوابا يعارضون القانون كليا، أو لنقل لا يمكنهم تأييد القانون، من بينهم نائبان عريان، ولكن من أبرز المعارضين، النائبة

الجديدة المحامية غابي لاسكي، التي باتت عضو كنيست في أعقاب القانون الذي يجيز استقالة وزراء من عضوية الكنيست، ولاسكي محامية متخصصة بحقوق الإنسان وحريات التعبير والنشاط السياسي، دافعت عن ناشطين سياسيين من الحركات الإسرائيلية السلامية، وأيضا عن فلسطينيين، من أبرزهم عهد التميمي، كما دافعت عن الحق في العمل السياسي في إطار حركات المقاطعة لإسرائيل. وهي دائما على قائمة المعارضين للهجوم السياسي من الحركات اليمينية المتطرفة، وتعرف كتلة ميرتس أن تصويتها إلى جانب القانون، سيجعلها عرضة لهجوم من أوساط من جمهور مصوتيه.

المشكلة بحجم أقل، قائمة أيضا في كتلة حزب العمل، الذي كان في حكومة أريئيل شارون، حينما تم سن القانون لأول مرة في العام ٢٠٠٣، ودعم القانون في كل حكومة شارك بها في السنوات الأخيرة، ولم يعترض على القانون حينما كان في صفوف المعارضة في السنوات الـ ١٨ الأخيرة. إلا أن الحزب بات اليوم بقيادة مختلفة من حيث الوجود، وبشكل خاص رئيسة الحزب ميراف ميخائيلي، التي عارضت القانون مرارا منذ دخلت إلى الكنيست لأول مرة في العام ٢٠١٣. وهي تُعد من الجناح اليساري الصهيوني في حزبا.

كذلك في حزب العمل معارضة من نواب، أبرزهم النائبة العربية ابتسام مراعاة، ما يعني أن الائتلاف الذي يتركز على ٦١ نائبا لا يمكنه الارتكاز على هذه القاعدة، في التصويت على تمديد القانون الذي من المفترض أن يجري هذا الأسبوع، إذا لم تقرر الحكومة تأجيل التصويت على القانون.

كتل المعارضة

كما ذكر، فإنه لم يكن في وارد الائتلاف أن يلقي قانون الحرمان من لم الشمل، معارضة من كتل اليمين الاستيطاني المعارضة للحكومة الحالية، إلا أن الليكود بقيادة نتنياهو، ومعه الكتل الحليفة الثلاث: «الصهيونية الدينية» الاستيطانية المتطرفة وشاس ويهدوت هتورا، أعلنت تصويتها ضد القانون بهدف إسقاط الحكومة.

ولم تلتفت هذه الكتل لكل الديباجات التي وضعتها هي في ما مضى بشأن القانون، الذي تزعم إسرائيل أنه يمنح «حق عودة فلسطيني بشكل غير مباشر»، أو أنه «يشكل خطرا على يهودية إسرائيل». حتى مطلع الأسبوع الجاري، لم تظهر حلقات ضيقة في هذا المعسكر المتماكب، مثل أن يعلن نواب أنهم سيغادرون القاعة لدى التصويت على القانون. وقد استبق رئيس كتلة يهدوت هتورا للحريديم الأشكناز، موشيه عفني، مهددا كتلة الليكود بأن أي خرق للاتفاق على معارضة القانون، سيعني تفكيك المعسكر.



(أفب)

تحدي الموازنة العامة

إذا اجتزات الحكومة عقبة تمديد قانون الحرمان من لم الشمل، فإنها ستنتقل إلى امتحان لا يقل صعوبة، وهو قرار ميزانية الدولة العامة للعام ١٩٩٢، قرر عدم اقتراح جيب الثقة الذي بادرته له كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، برئاسة توفيق زياد في حينه، الذي جاء في حينه على خلفية بناء مستوطنة على جبل أبو الجهاد الإسلامي، إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

لكن بعد عامين تقريبا حينما بات الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، قرر دعم اقتراح الجبهة لحجب الثقة عن حكومة رابين، الذي جاء على خلفية بناء مستوطنة على جبل أبو غنيم، شمالي بيت لحم، واسمها حاليا «هار حوما». يشار هنا إلى أنه حتى لو سقط القانون هذا الأسبوع، أو اختارت الحكومة عدم تمديد سريانه، فإن هذا لن يغير واقع الحال بشيء، وسيستمر حرمان العائلات الفلسطينية من لم الشمل، لأن كل طلب حاجة إلى موافقة وزير الداخلية، وحاليا وزيرة الداخلية هي أيليت شاكيد من حزب «يمينيا» اليميني المتطرف.

تحدي قانون الهجرة

في إطار مباحثته للحكومة الجديدة، طرح الليكود شرطا على الحكومة بأنه مستعد لتمديد القانون لعام إضافي، شرط أن توافق الحكومة على مشروع قانون الليكود: «قانون أسس الهجرة»، وهو قانون يستهدف بصيغته المهاجرين بشكل مخالف للقوانين الإسرائيلية، من أفريقيا ودول أخرى، وهم حسب التسمية الإسرائيلية «متسللون». وينص القانون على «حق إسرائيل» كونها «يهودية ديمقراطية» في أن تدافع عن هويتها، وعلى هذا الأساس يكون من حقها إما سجن أو احتجاز أو إبعاد المهاجر الأصلي إلى وطنه أو إلى أي بلد آخر.

يريد الليكود أن يكون مشروع القانون هذا قانون أساس، بمعنى قانون دستوري، وأنه لا يمكن تعديله أو إلغاؤه، إلا بأغلبية عدية لا تقل عن ٨٠ نائبا، من أصل ١٢٠ نائبا. وهذا قانون له أغلبية فورية في الكنيست، على أساس أن أغلبيته من اليمين الاستيطاني المتشدد. ولكنه يُعد قانونا خلفيا داخل الائتلاف الحاكم، لأن كتلتها العمل وميرتس تعارضان مشروع هذا القانون، الذي في بنوده ما يتعارض مع القانون الدولي، بمعنى أن الليكود يسعى لخلخله الائتلاف الهش، من خلال هذا القانون، ولم يلق عرض الليكود ردا من الحكومة. ويشار إلى أنه حسب اتفاقيات الائتلاف فإن أطراف الحكومة تطلبها كتل الائتلاف، بينما على تأجيل كافة القوانين الخلفية إلى ما بعد مرور عام كامل على تشكيل الحكومة، وهذا حتى الآن ما زال قائما.

كلمة في البداية

علاقات إسرائيل والولايات المتحدة في ظل الحكومة الجديدة.. بين التحولات والرهبات

بقلم: أنطوان شلحت

كان من أول الوعود التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد ليبيد، الذي هو أيضاً رئيس الحكومة الجديد، هو الوعد بتحسين العلاقات بين إسرائيل والحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة في ظل الحكومة الجديدة. وجاء هذا الوعد خلال اللقاء الذي عقده ليبيد يوم ٢٧ حزيران الفائت مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في العاصمة الإيطالية روما. وقال ليبيد في تصريحات لوسائل الإعلام: «في الأعوام الأخيرة ارتكبت أخطاء كثيرة وتضررت مكانة إسرائيل بين الحزبين في الولايات المتحدة، ونحن سوف نصلح هذا سوءة. لا توجد علاقة لإسرائيل أهم من علاقتها بالولايات المتحدة، ولا توجد صديقة مخلصا للولايات المتحدة أكثر من إسرائيل. إن وزير الخارجية الأميركي وأنا تمثل حكومتين جديدتين، لكن هناك تقاليد طويلة المدى من الصداقة الوثيقة والتعاون، وفي الأيام الأخيرة تحدثت مع مجموعة من القادة الديمقراطيين والجمهوريين وذكرتهم لهم إن إسرائيل تشترك معهم في القيم الأميركية الأساسية: الحرية والديمقراطية والسعي المستمر لتحقيق السلام.»

واضح أن وزير الخارجية يحل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتنياهو مسؤولية تراجع العلاقة مع الحزب الديمقراطي الأميركي لأسباب كثيرة، قد يكون أهمها قلب ظهر الممن للموقف الإسرائيلي التقليدي الذي حافظ على المسافة نفسها من الحزبين، من خلال تأجيل موقف معاد للحزب الديمقراطي ولا سيما إبان ولاية الرئيس السابق باراك أوباما، تطوّر فيما بعد إلى موقف منحاز إلى الحزب الجمهوري خلال ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب.

وما زلنا نذكر كيف أن الناظرين بلسان نتنياهو وحكمه فتحوا النار على فترة حكم أوباما فور انتهاهها ثم عند مقارنتها بفترة حكم ترامب. وبسري هؤلاه تميزت وجهة نظر أوباما، كما برز في كتاباتهم، بالمبادئ العشرة التالية:

انتهاء عصر التفرد والاستثنائية الأخلاقية، العسكرية والردعية، الأميركي. الإحجام عن إطلاق عملية سياسية أو عسكرية أميركية من جانب واحد وتفضيل الانخراط في أطر دولية.

اعتبار الأمم المتحدة جسما رائدا في بلورة وتصميم الساحة الدولية. الاعتراف بأوروبا المتصالحة والمبتعدة عن المواجهات وعن استخدام الخيار العسكري كخمودج يحتذى.

تبني منظور مؤسسة وزارة الخارجية المنفصل، عادة، عن الواقع المركّب في الشرق الأوسط وعن المزاج الوطني السائد في الشارع والكونغرس الأميركيين والأقرب إلى المزاج الكوني السائد في وزارة الخارجية البريطانية. التفاوض، الصلح والاحتواء وليس الصدام والإخضاع، كوسائل أساسية رائدة في العلاقات مع أنظمة خارجة عن القانون (كما في حالة الاتفاق النووي مع إيران).

اعتبار الإسلام والمنظمات الإسلامية حلفاء محتملين وليس خصوما وأعداء قتلة.

حظر استخدام تعبير «إرهاب إسلامي». النظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها جذر الصراع العربي - الإسرائيلي، وبؤرة الهزات في الشرق الأوسط، وبؤرة العين العربية. الغرضية الفائلة بأن التسوية أو الحل ليس إدارة الصراعات هو المسار الواقعي والمفضل لتقليص الهزات في الشرق الأوسط.

غير أنه خلفا لوجهة نظر أوباما هذه، يعتدي ترامب بجملة مختلفة تماما من المبادئ هي، كما ورد في كتابات أنصار نتنياهو، التالية:

التطلع إلى «إعادة الولايات المتحدة إلى سابق عظمتها ومجدها» عن طريق تحسين وضع الاقتصاد، الدفع نحو الاستقلال النفطي وزيادة ميزانية الأمن.

استقلال السياسة الخارجية، الأمنية والتجارية الأميركية، وعدم الارتباط بقرارات وإجراءات متعددة القوميات.

الاعتراف بعدائية الأمم المتحدة تجاه الولايات المتحدة وبالتالي التأثير المحدود لهذه المنظمة على الحلبة الدولية.

التحفظ العميق والغاضب على الأداء السياسي، الأمني والتجاري الأوروبي (ومن جانب حلف ناتو، أيضا). في مقابل توثيق التعاون مع الدول الحليفة للولايات المتحدة، وفي مقدمها إسرائيل.

انزراح حاد عن وجهة نظر مؤسسة وزارة الخارجية وتبني المزاج الوطني السائد لدى غالبية الجمهور الأميركي، وخاصة لدى سكان المدن الصغيرة.

الصدام والردع وعدم القبول في مقابل أنظمة خارجة عن القانون، كما يتجسد هذا في انسحاب والتصل من الاتفاق النووي مع إيران وفرض عقوبات غير مسبوقه في حداثها على نظام الملاي.

الوعي بمكانة الولايات المتحدة بصورتها بوصفها «السيطان الأكبر» في نظر الملاي في إيران وجهات إسلاموية أخرى.

الاعتراف بأن الإرهاب الإسلامي يشكل خطرا جليا وفوريا على الولايات المتحدة وحلفائها.

القول إن القضية الفلسطينية لا تشكل أساس الصراع العربي - الإسرائيلي، وليست عاملا مركزيا في تصميم الشرق الأوسط ولا هي بؤرة العين العربية.

الهدف الغالب لتحقيق في الواقع الشرق أوسطي الراهن ليس حل الصراعات وإنما إدارتها، من خلال الإقرار بطابع الشرق الأوسط المتقلب، غير المتسامح والعنيف، وهو المنطقة الحيوية جدا للدفع قداما بمصالح الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن الاستنتاج الذي خلص إليه ليبيد فيما يتعلق بمسؤولية نتنياهو عن دهورة العلاقات بين إسرائيل والحزب الديمقراطي، لا يكفي لوحده من أجل تأطير ماهية العلاقة الحالية بين الجانبين، والتي تشهد تحولات شفت عنها عدة صيحات سبق أن توقعنا عندها أكثر من مرة، وهذا ما أشارت إليه الكثير من التحليلات الإسرائيلية، ومن أبرزها تلك التي قدمت قراءة للموقف الأميركي إزاء الهبة الفلسطينية الشعبية الأخيرة وخصوصا حياض الحرب على غزة. وهو موقف خضع بكيفية ما إلى عدة عوامل، من ضمنها ضغوط تمارسها بعض الأوساط الراكيبالية في الحزب الديمقراطي على الإدارة الأميركية الحالية لتغيير مقاربتها حيال القضية الفلسطينية إلى ناحية التخفيف من غلواء الانحياز إلى إسرائيل وسياساتها.

ولا شك في أن هذه التحولات سنتطوي على تأثير في العلاقات الثنائية لم تظهر مؤشراتها الكاملة بعد في هذه الأيام، وقد تكون لهذا التأثير انعكاسات أيضا على الرغبات في إسرائيل بموجب ما عبر عنها وزير خارجيتها الذي أثر أن يرجع سبب ما لحق في العلاقات مع الديمقراطيين إلى ما أقدم عليه نتنياهو متجاهلا عوامل أخرى تحدث في العمق وتحت الميادين، وربما تكون هي الأكثر أهمية في استقراء الواقع الأميركي، وفي تقديم صورة عامة لتأثير تلك التي تسببت بتربسج معتقدات لا تعكس بالضرورة واقع الحال.

عن الصراع في «معركة الرواية».. خسارة إسرائيلية متعددة الأبعاد!

كتب خلدون البرغوثي:



(الغيب)

بالنسبة لمانيليس هو تعيين قائد واحد لميدان معركة الرواية ذات الأهمية الكبرى. ويشير مانيليس إلى أن المتحدث الوحيد خلال الحرب كان المتحدث باسم الجيش، وكان يخاطب الصحافة ويعد البيانات، لكنه لم يكن قادراً على التطرق للجانب السياسي، ولا يمكنه أن يقول ما هي أهداف هذه الحرب، ولا مدتها لأن ذلك ليس من مهامه. وانتقد مانيليس استخدام إسرائيل صحافيين أجانب في الحرب الأخيرة في محاولتها خداع المقاومة الفلسطينية عبر إبلاغهم أن الجيش الإسرائيلي شرع بعملية برية في القطاع. وكانت المعلومة الكاذبة تهدف لاستدراج مئات المقاتلين الفلسطينيين إلى الأنفاق لقصها وهم فيها، لكن الخطة التي عملت إسرائيل على الإعداد لها ثلاث سنوات فشلت في إثر يقظة المقاومين في غزة وامتناعهم عن دخول الأنفاق التي تعرضت لقصف مكثف. وتراجع الجيش الإسرائيلي بعد ساعتين عن الإعلان عن العملية البرية ونشر بيان قال فيه إنه «لا يوجد جنود» داخل قطاع غزة، وإن ما حدث كان بسبب «مشكلة تواصل داخلية»، لكن صحافيين إسرائيليين واجانب رأوا أن الجيش الإسرائيلي حاول استغلال الصحافة الأجنبية في تمرير معلومة ليست صحيحة لاستدراج المقاتلين الفلسطينيين إلى كمين.

نتنياهوو يرحد.. والفلسطينيون هم الحقيقة الباقية
في تقييم لبروغيف ألفر في «هآرتس»، حمل الكاتب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق بنيامين نتينياهو المسؤولية عن سقوط الرواية الإسرائيلية في مقابل الحقيقة الفلسطينية. وهو يشير إلى أن نتينياهو حاول تسويق فكرة أن اتفاقيات التطبيع مع دول عربية كسرت روح الحركة الوطنية الفلسطينية، واستخف بالمحاصرين في سجن يسمي غزة، وبالمرزومين في الضفة.. أولئك المتفرقين والممزولين واليائسين وفاقدى الأمل بالمستقبل، والمهملين، العاجزين عن تقرير مصيرهم..

ويضيف ألفر في مقاله الذي كتبه قبل خروج نتينياهو من الحكم: «الآن نتينياهو قد يطرد من رئاسة الحكومة وفي خلفية ذلك حرائق في محيط غزة وصواريخ تتساقط على الإسرائيليين، والعرب مهددون بالإبعاد من الشيخ جراح، ومواجهات عنيفة في الأقصى، وقصف على غزة، وفاشيون يهود متدينون يرفعون الأعلام الإسرائيلية في أزقة البلدة القديمة في القدس، ورئيس أميركي متعكر المزاج، وأمراء متوترون في الخليج.. نتينياهو يرحد والفلسطينيون باقون. إنهم الحقيقة البسيطة التي فشلت كل أكاذيبه في إخفائها.. لقد أخفق رجل الدولة - الفاشل أصلاً- في التخلص منهم».

ففي خطوة اعتبرت رمزية لكنها لفتت النظر إلى الوضع في فلسطين، تقدمت النائبات ألكساندريا أوكاسيو كورتيز ورشيدة طليب والنائب مارك بوكان بمشروع قانون دعمه ٦ آخرون من الديمقراطيين اليساريين بهدف منع صفقة لبيع أسلحة بقيمة تجاوزت ٧٠٠ مليون دولار لإسرائيل. ورغم أن الخطوة اعتبرت رمزية في ظل الدعم الكبير لإسرائيل في صفوف نواب وسيناتورات الحزبين الديمقراطي والجمهوري، لكنها لفتت النظر بشكل كبير إلى الدعم الأميركي المفتوح لإسرائيل وضرورة الرقابة عليه.

وقالت كورتيز «يجب علينا ألا نرسل أسلحة هجومية لرئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتينياهو لإطالة مدة العنف». أما النائب الأميركية الفلسطينية رشيدة طليب فقالت إن «الحقيقة المرة هي أن هذه الأسلحة تبيعها الولايات المتحدة إلى إسرائيل وهي على علم تام بأنها ستستعمل بغالبيتها لقصف غزة».

نتينياهو حاول حجب وسائل التواصل الاجتماعي
في ظل خسارة إسرائيل معركة الرواية وتصادع المواجهات خاصة في المدن الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨، وفيما تسمى المدن المختلطة، كشف موقع «الوآ» في الأيام الأولى للتصعيد الأخير أن نتينياهو طلب حجب مواقع التواصل الاجتماعي عن العمل بدعوى أنها تساهم في نشر الفيديوهات التي تُوّجع الوضع. الرواية التي نشرها موقع «الوآ» أشارت إلى أن الشرطة الإسرائيلية وأجهزة الأمن هي التي قدمت هذا الاقتراح لنتينياهو، لكن الأمن الإسرائيلي نفى ذلك. وبحسب صحيفة «هآرتس» فإن نتينياهو هو الذي توجه بطلب إلى المستشار القانوني للحكومة أفيداي مندلبليت لدراسة إمكانية حجب مواقع فيسبوك وإنستغرام وتيك توك، لكن وزارة العدل الإسرائيلية رفضت ذلك. ونقلت «هآرتس» عن مصدر مطلع قوله إن نتينياهو سعى مرتين إلى حجب مواقع التواصل الاجتماعي في إسرائيل، لكن المستشار القانوني والشاباك وأجهزة أمن أخرى رفضوا الفكرة.

اقتراح إجراءات لمواجهة الرواية الفلسطينية
رونيس مانيليس الذي كان سابقاً في انتقاد فشل رواية إسرائيل أمام الرواية الفلسطينية، دعا إلى اتخاذ إسرائيل عدة خطوات لتجنب الهزيمة في ميدان الرواية. يقول مانيليس إن على إسرائيل تجديد آلاف الأنظمة الآلية الإلكترونية لتوجيهها ضد الرواية الفلسطينية، وكذلك يجب على إسرائيل تجديد الصحافيين من أجل التحكم بالمعلومات المتوفرة للأعداء، بشرط أن لا يتم نشر أخبار كاذبة. كما طالب بإقامة هيئة قادرة على الرد على الأسئلة الصعبة التي تواجهها إسرائيل. الأهم

الرواية الإسرائيلية في مواقع التواصل الاجتماعي عبر تمويل هذه الرواية لأنه يفتقر للموازنات المخصصة لذلك. وحمل دانون المسؤولية في ذلك للمستوى السياسي في إسرائيل المنشغل بشؤونه الذاتية. وأكد دانون أيضاً أن المعركة الأخيرة كانت تفتقد عنصرين أساسيين هما السرعة في الرد على الروايات المضادة، والتعاون بين أجهزة الأمن ووزارة الخارجية في توفير المواد التي تعزز الرواية الإسرائيلية. ودعا إلى وضع «إدارة المعلومات الوطنية» تحت سيطرة وزارة الخارجية التي تعاني هي أصلاً من التهميش في السنوات الأخيرة. كما قال إنه من الضروري أن يتم تنظيم مجموعات من المتطوعين للمساهمة في تكوين جيش منظم وممول يتولى نشر الرواية الإسرائيلية في المعركة المقبلة التي ستقع لا محالة.

لعل من العوامل التي ساهمت في نشر الرواية الفلسطينية، تبني مشاهير عالميين لها، فالشقيقتان من أصول فلسطينية بيلا وجيجي حديد شاركتا فعلياً في التظاهرات التي خرجت في الولايات المتحدة للتضامن مع الفلسطينيين ضد الحرب الإسرائيلية ونشرتاً صوراً لهما وهما ترفعان العلم الفلسطيني وتوشحان بالكوفية. بيلا حديد التي يتابعها على حساب انستغرام أكثر من أربعين مليون شخص، انتقدت إسرائيل ومساغيها لطرد الفلسطينيين من حي الشيخ جراح، وعن الحرب على غزة كتبت مع صورية لمبان مدمرة: «هؤلاء هم أهل غزة ويتم استهدافهم، وهذا عمل إنساني، تم تنفيذ دون رافة، هذا خطأ، هذا مفرق، وهذا أيضاً غير قانوني». وساهم عدة مشاهير في فضح جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، ما ساهم في نشر الرواية الفلسطينية ولفت نظر مئات ملايين المتابعين، ما أضعف الرواية الإسرائيلية. بالمقابل شن مؤيدو إسرائيل ومنهم مشاهير إسرائيليون مثل الممثلة غال غادوت، هجومًا على المشاهير المناصرين لفلسطين، وكالعادة تم التركيز على اتهام هؤلاء بالعنصرية ضد اليهود وبمعاداة السامية، لكن ذلك لم يؤد إلى تراجعهم عن موقفهم، وكتبت جيجي حديد عن الفرق بين معاداة السامية المرفوضة وبين الحق في انتقاد إسرائيل وجرائمها ضد الفلسطينيين وعن حقها في دعم حقوق الفلسطينيين، وهذا الأمر مهم جداً في الرد على الرواية الصهيونية القائمة على قمع منتقدي إسرائيل باتهامهم بمعاداة السامية.

نواب وسيناتورات أميركيون ضد إسرائيل
ومما ساهم في لفت النظر إلى الرواية الفلسطينية أيضاً، جهود نواب وسيناتورات في الكونغرس الأميركي ضد سياسة الولايات المتحدة في دعم إسرائيل عسكرياً.

والأزمات في مواقع التواصل الاجتماعي، أسلاف شموثيلي، مقالاً في صحيفة «ذي ماركر» خلال الحرب على غزة قال فيه «إن إسرائيل تفوض حالياً في الأزمة الحالية وهي تعرف رواية الطرف الآخر وقصته. رواية حماس تقول إن الحرب على القدس، وعلى الشيخ جراح وعلى الأقصى، ومن هناك كانت البداية» (ألقيتم القنابل على مقدساتنا، سنطلق الصواريخ على القدس)، ونجاح الحركة وجراتها أدبا إلى اشتعال الوضع ووقوع ما يمكن وصفه بهجوم استراتيجي على التعايش العربي اليهودي». ويضيف شموثيلي «بالمقابل كان الوضع في الجانب الإسرائيلي أكثر تعقيداً: لم تكن هناك رواية أصلاً. كنا نبحت عن واحدة، وهذا البحث قادنا إلى تعميق الأزمة». والفكرة بسيطة: ينسب الناشطون على الإنترنت إلى إسرائيل سلوكاً سلبياً معيناً، منحرفاً عن الاعراف المتفق عليها ويحاولون إثبات ذلك، فيرسمون خطأ ومن خلاله يحاولون أن يقولوا في أي عالم يريدون العيش، ووفقاً لهذا الخط، يجب أن نخجل إسرائيل من سلوكها وتغير طريقها.

«وحتى كتابة هذه السطور»، يقول شموثيلي «كان مقابل كل مليون تغريدة في هاشتاغ FreePalestine وGazaUnderAttack حوالي ١٥٠٠٠ تغريدة لهاشتاغ RightToSelfDefens StandWithIsrael وهذا ليس في صالحنا. ففي ظل غياب الرواية فإن معركتنا خاسرة منذ اللحظة الأولى. نحن ندير معركة بأساليب قديمة، مثل قصة الوصول إلى الغرف المحصنة خلال ثوان، ومعركة الحياة تحت الصواريخ. هذه المعركة انتصر الفلسطينيون فيها بسهولة في ظل صور الدمار في غزة. نحن لم نقرر نهائياً إن كنا نحارب من أجل حقنا في العيش هنا، أو من أجل رغبتنا بالهدوء للشعبين، وهذه الفجوة ليست لصالح روايتنا، ويجب الانتباه إلى أننا ندير مثلاً الحوار التالي أمام العالم: هل يوجد فلسطينيون أصلاً، أم أنهم شعب تم اختراعه؟».

معركة الرواية ليست أقل أهمية من معركة الدبابات
انتقد داني دانون، سفير إسرائيل السابق في الأمم المتحدة أيضاً فشل إسرائيل في معركة الرواية، واعتبر أن الحرب على الرواية توازي في أهميتها الحرب بالدبابات والطائرات. وهاجم دانون في مقابلة مع صحيفة «يسرائيل هيوم» جهاز الدعاية الإسرائيلية «الهيراه»، وقال إن إسرائيل كانت متأخرة وغير قادرة على مجاراة الأحداث بنشر فيديوهات ومضمون للرد على الرواية المضادة. وأكد دانون أن «إدارة المعلومات الوطنية» التي أنشأت لتتولى قيادة معركة الرواية لا تعمل منذ سنوات، ولا يوجد مسؤول عنها أصلاً. وأشار دانون إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يعمل على ترويض

وصف متحدث سابق باسم الجيش الإسرائيلي الهبة الفلسطينية الأخيرة والحرب على قطاع غزة (٦ - ٢١ أيار ٢٠٢١) بأنها شكلت هزيمة لإسرائيل عالمياً على منصات التواصل الاجتماعي. هذا المتحدث هو رونين مانيليس، الذي شغل منصب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي في الفترة بين أيار ٢٠١٧ وأيلول ٢٠١٩. وقد انتقد في أكثر من مقابلة الأداء الإعلامي الإسرائيلي الرسمي في مواجهة الرواية الفلسطينية التي تمكنت من إثبات نفسها قبل وخلال وبعد الفترة أعلاه. ولم يكن مانيليس الوحيد الذي أشار إلى تدهور صورة إسرائيل عالمياً وعجزها عن تسويق روايتها. مقابل تعزيز الفلسطينيين روايتهم بشكل فاق التوقعات.

إخفاق في «معركة الهاشتاغ»

يستعرض مانيليس في مقابلة مع القناة ١١ التابعة لهيئة البث الإسرائيلية الرسمية الجديدة، أسباب إخفاق إسرائيل إعلامياً في حربها على غزة. يسمي مانيليس ذلك بحرب الهاشتاغ، ويقول إن أهم الأسباب لهذه الهزيمة هو غياب المتحدثين الرسميين عن كاميرات وسائل الإعلام الدولية، فالمتحدث الوحيد الذي كان يظهر هو المتحدث باسم الجيش، وكان يلقي بيانا قصيراً جداً، ويعرض فيديوهات معدة مسبقاً، فيما كان يغيب المتحدثون باسم الحكومة الذين يرتدون البدلة الرسمية لا العسكرية عن الشاشات، رغم أن الحرب على غزة لم تكن عسكرية فقط.

ويشير مانيليس إلى أن الفلسطينيين ومناصريهم تمكنوا من تنظيم أنفسهم بشكل جيد جداً، واستخدموا هاشتاغ SaveSheikhJarrah (أنقذوا الشيخ جراح) قبل الحرب على غزة والذي تصدر مواقع التواصل الاجتماعي، ومع بدء الحرب على القطاع في ١٠ أيار ٢٠٢١ تصدر هاشتاغ GazaUnderAttack (غزة تحت الهجوم) المشهد الإعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي بنشره عشرات ملايين المرات في منشورات ضد إسرائيل. وبلغ مستويات «مجنونة» حسب وصف مانيليس.

في المقابل بقي هاشتاغ IsraelUnderAttack (إسرائيل تحت الهجوم) وهاشتاغ IsraelUnderfire (إسرائيل تحت النار)، في مستويات نشر منخفضة جداً، في ظل الغياب التام لأي جهد إسرائيلي رسمي لمواجهة انتشار الرواية الفلسطينية.

مانيليس يشير أيضاً إلى أنه وبعد حرب إسرائيل على لبنان العام ٢٠٠٦ قررت لجنة فينوغراد التي تولت التحقيق في إخفاق إسرائيل في الحرب، إقامة هيئة تتولى مهمة إدارة «الهيراه» (الدعاية الإسرائيلية)، وتم ذلك العام ٢٠٠٧ عبر إنشاء «إدارة المعلومات الوطنية»، لكن مكاتب هذه الإدارة لم تكن تعمل في السنتين الأخيرتين، ولو كانت تعمل فإن ذلك لم يكن ليحل مشكلة المصالحات والمسؤولية التي باتت مقسمة بين عدد كبير من الوزارات الإسرائيلية. كما أن إسرائيل لم تكن تستغل الوسائل التكنولوجية الأساسية في جمع ونشر المعلومات.

إسرائيل تتعمد التضليل

في صحيفة «هآرتس» تناول عومر بن يعقوب ما سماها «حرب المعلومات» بين الروايتين الفلسطينية والإسرائيلية. واعتبر أن هذه الحرب عالمياً وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في المواجهة العسكرية الأخيرة في غزة.

واستعرض الكاتب ضعف الجهد الإسرائيلي مقابل الفعل الفلسطيني أو الفعل المناصر لفلسطين. وأشار إلى قيام المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية باللغة العربية، أوفير جندلمان، بنشر مقطع فيديو على فيسبوك ادعى أنه «دليل قاطع» على أن «حماس» ترتكب جرائم حرب بإطلاقها صواريخ من حي سكني في غزة، لكن تبين أن الفيديو ليس فلسطينياً وقد يكون مصدر الصواريخ سورية أو العراق. كما أشار بن يعقوب إلى فيديو نشره يائير، نجل بنيامين نتينياهو، في حسابه على «إنستغرام» ادعى فيه أن الفلسطينيين في غزة يفركون الجنازات، وتبين أن مقطع الفيديو قديم وتم تصويره في مصر.

واعتبر بن يعقوب الجهد الفلسطيني بمثابة «انتفاضة انفوغرافيك» تضمنت سيلاً من الميمات Memes (الصور المعدلة أو المشروحة بنص بسيط) والرسوم التوضيحية المصممة لشرح موقف الفلسطينيين بطريقة سهلة الوصول إلى الجمهور.

ويقر بن يعقوب أن فيسبوك واستجابة إسرائيل أنشأ مركزاً خاصاً لمراقبة التحريض أثناء الحرب على غزة عمل فيه ٨٠ شخصاً يتحدثون العربية والعبرية، وقاموا بإزالة مئات المنشورات عن فيسبوك وإنستغرام. ورغم انتهاء القتال الفعلي على الأرض، يقول بن يعقوب، فمن المرجح أن تستمر «حرب المعلومات» لفترة طويلة قادمة. وفي انتقاد آخر لفشل إسرائيل في مواجهة الرواية الفلسطينية، كتب المختص في قضايا التشهير

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد





صورة «عرب ٤٨»

تظاهرة مجد الكروم يوم ٢٠١٩-١٠-٣

بعد اعتراف الشرطة بمسؤولية جهاز «الشاباك»:

العربي مشكلة أمنية والجريمة أداة لسيطرة الدولة!

كتب نهاد أبو غوش:

مئات المشتبه لارتكابهم جرائم إرهابية خطيرة بدوافع قومية.

العرب مشكلة أمنية

لا ترتبط الاتهامات ونفيها بصراع بين أجهزة متنافسة تخضع لسلطة نفس الحكومة، لأن بحثاً في الموضوع يوضح أن جهاز الشرطة يتابع مختلف القضايا المتصلة بإنفاذ القانون وعالم الجريمة في الوسط اليهودي، بينما جهاز «الشاباك» الذي يفترض به أن يركز اهتمامه على القضايا التي تمثل خطراً أمنياً ذا خلفية قومية، هو الذي يتولى متابعة شؤون المجتمع العربي، وهذا ما يؤكدته النائب السابق زمرى بشارة في كتاب «من يهودية الدولة إلى شارون» والذي تقتبس عنه سهى عراف في سلسلة تقارير نشرها موقع «سيحا كموميت» ونشرتها كذلك مجلة «قضايا إسرائيلية» الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) «أن العلاقة الأساسية التي تربط الفلسطيني بالدولة هي علاقة أمنية بحتة، بحيث يكون الانشغال الإسرائيلي بالعربي داخل إسرائيل وخارجها، انشغالا أمنياً تحكمه عقيدة أمنية ترى في العربي خطراً دائماً وتهديداً محققاً بالدولة ووجودها».

وسبق لمركز «عدالة» أن قدم التماساً للمحكمة العليا في شهر أيلول ٢٠٠٤ لإصدار أمر احترازي يمنع فيه جهاز «الشاباك» من التدخل في تعيين المعلمين والمديرين والمفتشين في جهاز التعليم في المجتمع العربي، وجاء رد الدولة في ذلك الوقت بأنها سوف تتوقف عن ذلك، وأوصت اللجنة المختصة التي شكلت لدراسة الأمر بعدم وجود دور مماثل في المستقبل، لكن الأمر ظل مبهما ومرتبطة بتحقيق ما أسمته اللجنة «أهداف الدولة»، إذ أشارت إلى أن إدارة التعليم الإقليمية ووزارة التربية والتعليم مسؤولتان عن منح التعيينات أو فصل المعلمين ومديري المدارس والمسؤولين الذين «لا يحققون أهداف تعليم الدولة».

قطعة سلاح لكل مواطن

بدوره أقر رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينيت بأن أفة العنف في المجتمع العربي «تم إهمالها لسنوات عديدة»، وقال خلال إعلانه عن خطة وطنية لمكافحة الجريمة في المجتمع العربي وفي تصريحات نقلها موقع «تايمز أوف إسرائيل» في ٢٧ حزيران الماضي: تحدثت هذا الصباح مع وزير الأمن العام واتفقنا على صياغة خطة وطنية لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي بأسرع وقت ممكن. وكان بينيت يعلق على واقعة مقتل خمسة مواطنين عرب خلال أربعة أيام من بينهم رجل وزوجته وابنته قتلوا معاً لدى إطلاق النار عليهم في الجليل.

وقد تصاعدت معدلات الجريمة في داخل المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل بشكل لافت ومقلق خلال العامين الأخيرين، ما جعل من موضوع الجريمة والارتفاع الهائل لحالات القتل أمراً يتصدر اتهامات

السياسيين والعاملين في مختلف الميادين الإنسانية كالتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية، فضلاً عما تُثيره الظاهرة من مخاوف وقلق العائلات على مستقبل أبنائها.

يرصد تقرير نشره موقع الجزيرة على الإنترنت مطلع هذا العام، من إعداد الصحافي محمد وتد، سقوط أكثر من ١٧٠٠ قتيل منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٢٠، ومعدل جرائم القتل في الوسط العربي أخذ في الازدياد حيث سجل في العام الماضي بحسب التقرير عينة مقتل أكثر من مئة شخص. وبحسب المصدر يقدر عدد قطع السلاح المنتشرة في أوساط العرب بنصف مليون قطعة، ورقم قريب (٤٠٠ ألف) حسب تقارير عراف التي خلصت إلى أن عصابات الإجرام أنشأت «دولة داخل الدولة»، وفي الحالتين يقترب معدل انتشار السلاح من وجود قطعة واحدة لكل مواطن عربي بالغ.

وظل موضوع الجريمة في المجتمع العربي شاغلاً للقوى والهيئات والتيارات السياسية جميعاً، حتى أنه كان مادة للنداء الانتخابية خلال جولات الانتخابات الأربع الأخيرة بشكل خاص، كما كان مادة للتنافر والاختلاف بين القائمة العربية الموحدة التي انشقت عن القائمة المشتركة، ويقول رئيس القائمة العربية منصور عباس في عرضه لواحد من أسباب الخلاف «نحن على استعداد لأن نتعامل مع رئيس الحكومة المنتخب بصفته الرسمية، ونعمل على تحسين مطالب مجتمعنا بما فيها القضاء على الجريمة». ويأخذ عباس على الأحزاب العربية الأخرى أنها «بقيت طوال الوقت في المعارضة، ولم تتعامل مع الحكومات، لذا لم تحقق شيئاً».

أما يوسف جبارين النائب السابق عن القائمة المشتركة فيقول جازماً «قضايا العرب ليست على سلم أولويات الحكومة والشرطة الإسرائيلية، لديهم القدرة والمعرفة والأدوات للقضاء على الجرمية مثلما فعلوا في المجتمع اليهودي، لكنهم لا يعملون كفاية». ويضيف «إذا تعرض يهودي لهجوم من عربي، تستغرق المسألة ساعات فقط قبل العثور على المهاجم، بينما حصلت ٥٢٠ عملية إطلاق نار في أم الفحم في الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨، ولم تقدم الشرطة سوى ست لوائح اتهام.

أما حوادث إطلاق النار الأخرى فمزت دون عقوبة». وجد بنيامين نتنياهو -الذي ركز جهوده خلال الأيام الأخيرة من حملته الانتخابية على محاولة انتزاع مقعد أو معددين من الوسط العربي للوصول إلى المقعد ٦١- هو الآخر في الحديث عن مكافحة الجريمة مادة دعائية مناسبة فقام بعدة زيارات لبلدات عربية، ووعد الجمهور العربي بالقضاء على الجريمة مثلما تم القضاء عليها في الوسط اليهودي.

وتشير تقارير عراف إلى حقيقة غريبة وهي ارتفاع معدلات الإجرام في البلدات العربية التي أقيمت فيها محطات للشرطة، ولا تلبث الغرابية أن تتبدد حين يتبين أن الشرطة تبدي عجزاً مطبقاً ولا مبالاة، وإهمالاً تجاه ما تسميه المصادر الرسمية ظاهرة أن «العرب يقتلون

بعضهم بعضاً» بل وتبدي الشرطة «قرباً حميمياً» إلى عائلات مصنفة بوصفها عائلات إجرام.

في مقالته عن الظاهرة في ٧ حزيران الماضي وموقف الأوساط الرسمية بمن فيها مراقب الدولة، يصل هشام نفاع إلى خلاصة بأن دولة إسرائيل تعيد عملياً إنتاج الظاهرة وتكرسها من خلال التركيز على توصية رئيسة وهي افتتاح المزيد من محطات الشرطة في المجتمع العربي، وقد اختارت المؤسسة الحاكمة مواصلة العمل بنفس العقلية والمنطق الأمنيين فقررت استحداث وحدة «مستعربين» للعمل في المجتمع العربي وهو ما أثار رفضاً واسعاً من مختلف الهيئات والأطر العربية، وقد توجه مركز «عدالة» برسالة إلى المستشار القانوني للحكومة والمفتش العام للشرطة ووزير الأمن الداخلي، طلبهم من خلالها بالعدول عن إقامة وحدة «مستعربين» في البلدات العربية، لما فيها من خطورة على المواطنين العرب واستمرار نزع العداة ضدهم، موضحاً أن «هذا القرار غير قانوني».

وسبق للحكومة الإسرائيلية برئاسة أريئيل شارون أن نجحت العام ٢٠٠٥ في القضاء على بؤر الجريمة في المجتمع اليهودي، وأمكن ذلك من خلال زيادة الموازنات واتخاذ زمة من الإجراءات الشرطية والاجتماعية والقانونية، ويبدو أن مراكز هذه العصابات المنظمة انتقلت ببساطة من المراكز اليهودية للمراكز والبلدات العربية. ويدهض تقرير عراف الادعاء الإسرائيلي الشائع بأن الجرائم وعمليات القتل هي ظواهر مألوفة وملازمة لثقافة المجتمع العربي، وتشير إلى وقوع ٧٢ جريمة لدى الفلسطينيين في الداخل في العام ٢٠١٧، و٨١ جريمة في العام ٢٠١٨، و٩٢ جريمة في العام ٢٠١٩، مقابل وقوع ٢٨ جريمة لدى عدد مماثل من السكان في الضفة الغربية، كما أن معدل الجرائم في المجتمع العربي أعلى بما لا يقاس بمجمعات عربية قريبة مثل الأردن ولبنان.

شبكات اقتصادية للجريمة

يكشف التقرير حقائق مرعبة عن تغلغل عصابات الإجرام المنظم في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل، حيث توجد لعدد العصابات، على غرار mafia، شبكات واسعة من المصالح الاقتصادية القانونية مثل المطاعم ومحلات السوبرماركت وقاعات الأفراح، كما أنها تبذل جهوداً مميزة للتدخل والتأثير في الانتخابات المحلية، وتوفير السلاح لمجموعات متنافسة في الانتخابات، ويظهر التقرير تعرض ١٥ رئيساً من رؤساء السلطات المحلية لعمليات إطلاق نار من أصل إجمالي رؤساء السلطات المحلية البالغ عددها ٧٥ سلطة محلية. وقد شهدت مدينة أم الفحم ثاني أكبر المدن العربية في الداخل في مطلع العام الحالي، محاولة لاغتيال رئيس بلديتها السابق الدكتور سليمان اغبارية الذي أصيب بجروح خطيرة جراء استهداف المركبة التي كان يستقلها بإطلاق نار، ولم يتردد نجله أنس اغبارية في اتهام «الشرطة والمخابرات الإسرائيلية» باستهداف

والده لتصفيته لافتاً في تصريحات للجزيرة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي «شجعت الفتنه والاقتتال الداخلي واستباحة الدم العربي الفلسطيني بأيدي أبناء الشعب الواحد عبر آليات وأدوات إسرائيلية ضمن مشروع لتفكيك المجتمع الفلسطيني بالداخل».

وورد الاتهام عينه في بيان لجنة المتابعة وهي أعلى هيئة تمثيلية مشتركة للعرب في الداخل إذ جاء في بيانها تعقيباً على محاولة اغتيال إغبارية بعد إدانتها لاستمرار انقلاط الجريمة: «تؤكد اللجنة استمرار الشرطة، وبأوامر عليا، في التواطؤ مع الجريمة، والاعتداء على المتظاهرين الذين يحتجون على استمرار واستفحال الجريمة». ولم توفر لجنة المتابعة في بيانها اتهام الحكومة الإسرائيلية بالمسؤولية عن هذه الحال فقالت «لا بديل عن تصعيد الكفاح ضد الجريمة والمتواطئين معها، وضد انتشار السلاح، تحت بصر أجهزة تطبيق القانون ومعرفتها، إلى جانب توحيد الجهود الشعبية وصيها في مواجهة عصابات الإجرام وتجار السلاح وراعاتهم في شرطة وحكومة إسرائيل».

الجريمة كأداة للسيطرة

كانت نسبة ارتكاب الجرائم في المجتمع العربي دائماً أعلى منها لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل، لكن اللافت أن هذه النسبة ارتفعت بشكل متسارع خلال العقد الأخير، من نحو الضعف إلى ثلاثة أضعاف ثم ما يزيد عن أربعة أضعاف النسبة بدءاً من العام ٢٠١٦ وحتى أيامنا هذه، وقد وردت إشارات متعددة وواضحة في تقرير مراقب الدولة يوسف شابيرا للعام ٢٠١٦ عن تفاقم الجريمة في المجتمع العربي.

دفع ارتفاع معدلات الجريمة بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة السابق إلى تشكيل لجنة متخصصة في تشرين الأول ٢٠١٩ برئاسة نائب مدير عام مكتبه وعضوية عدد من المدراء العاملين في الوزارات والإدارات الحكومية المتخصصة لبحث قضية تفاقم الجريمة، ومع أن اللجنة درست الظاهرة وحللتها بناء على معايير موضوعية مثل نسب الفقر والبطالة، والازدحام السكاني، والتسرب من المدارس، إلا أن التقرير الرسمي الصادر عن اللجنة يتبنى عملياً ما يردده المسؤولون الإسرائيليون من أن ظاهرة العنف والجريمة هي ظاهرة مرتبطة بالثقافة العربية، ويقول في مقدمة التقرير على لسان رونين بيرتس، رئيس اللجنة: «هناك من يعزو أسباب الجريمة والعنف إلى العادات الثقافية للمجتمع العربي وإلى أعراف سلوكية متعددة السنوات، راسخة متمثلة في تفضيل السلوك بعيداً عن القانون».

الاحتجاجات على استمرار الجريمة وتفشيها تطورت إلى تظاهرة سياسية شاملة كما جرى في الفعاليات العاصفة والمتواصلة التي شهدتها مدينة أم الفحم، وشارك فيها عشرات الآلاف من فلسطينيي الداخل، وربطت هذه الاحتجاجات بين انتشار الجريمة ومظاهر التمييز الشاملة التي يتعرض لها العرب في إسرائيل.

